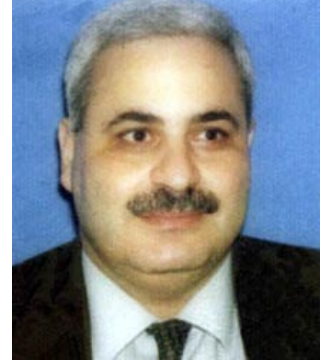


حيث لم يُجب بيان رئيس الجمهورية عن اسئلة البطريك

مَنْ يُنظّم الآخر: الجيش السوري أم علاقات البلدين؟

نقولا ناصيف:

جريدة النهار ٢٧/٩/٢٠٠٠



منذ بعد ظهر الاربعاء الفائت قرر رئيس الجمهورية اميل لحود، مبدئياً، الرد على بيان مجلس الاساقفة الموارنة. كانت تجمعت لديه بضعة اراء تخلص كلها الى ضرورة اتخاذه موقفا متصلبا من موضوع وجود الجيش السوري في لبنان، يُقلّل به باب السجال نهائيا امام كل الافرقاء. وذهب بعض هذه الاراء الى استعجال اعلان رئيس الجمهورية موقفه، والبعض الاخر الى مخاطبة المعترضين على وجود الجيش السوري بعبارات قاسية تكون في الوقت نفسه بمثابة رسالة صريحة الى كل المعنيين باتخاذ مواقف متحفظة عن انتشار الجيش السوري في لبنان او مؤيدة لاستمراره.

الا ان هذه الاراء اجمعت على ضرورة صدور الموقف عن رئيس الجمهورية بالذات، في مبادرة ترمي الى وضع يده هو على هذا الملف. وهي الاسباب نفسها التي حملت لحود قبل اشهر على اتخاذ موقف مماثل اثر عودته من جولة عربية شملت ايران، بتأكيدِه آنذاك ان الوجود السوري في لبنان "شرعي وموقت"، وكرره البارحة، وتسلّح به قبله بيان دار الفتوى الاربعاء، بتبنيه تلك العبارة لرئيس الجمهورية مستبقا حتى موقف مجلس الوزراء.

ومع ان لحود قصر رده على معادلة "شرعي" و"موقت"، دون تطرقه الى موضوع العلاقات اللبنانية - السورية، فان معظم ردود الفعل التي انتقدت بيان بكركي ربط بين هذه العلاقات ووجود الجيش السوري في لبنان على نحو بدا معه، وهو ما لم يقل البطريك ولا قاله من قبل، ان المطالبة باعادة انتشار الجيش السوري في لبنان تستهدف العلاقات اللبنانية - السورية التي طالب بتصويبها حليف اساسي وضروري لسوريا هو رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، وطالب بتصويبها احد ابرز اصدقاء الرئيس السوري بشار الاسد الوزير نجيب ميقاتي، وكلاهما - لبنانيا - كانا السباقين الى النقاط اشارات التغيير المطرد في سوريا وتأثيره على لبنان، وهو تأثير توجبه حكما الاسباب الامنية والاقتصادية والسياسية.

الا ان بطريك الموارنة لم يربط في اي حال موضوع اعادة الانتشار بموضوع العلاقات بين البلدين، في وقت يتعاطى معظم حلفاء سوريا وفق منطق ان وجود الجيش النظامي السوري في لبنان هو الذي يحمي العلاقات اللبنانية - السورية وهو الذي يحفظ استمرارها على النحو الجاري حالياً، اي الذي انتقده بطريك الموارنة، وسبق ان اشار اليه جزئياً جنبلاط وميقاتي، وتجاهله عملياً بيان رئاسة الجمهورية بتوجهه مباشرة الى انصار العماد ميشال عون و"القوات اللبنانية" المنحلة، عبر تحذيرهم من التلاعب بالامن وتذكيرهم بحروبهم الداخلية. وفي كل حال حاذر البيان الرئاسي تسمية بيان بكركي او مجلس الاساقفة او حتى الدخول في مواجهة صريحة مع البطريركية المارونية، غالباً ما تجنبها علانية الرؤساء المتعاقبون حرصاً على ابقاء الجسور بين هاتين المرجعيتين: الكنيسة المارونية ورئيس الجمهورية الماروني وان غالى الرئيس في تجاوزه هذا الاعتبار التاريخي. وهو في كل حال عول عليه اخيراً - وان لم يتعمده - باظهار تمسكه بالجيش السوري.

والواقع ان المشكلة التي اثارها بيان بكركي اخيراً لم يجب عنها بيان رئيس الجمهورية وان اظهر نجاحاً اكبر من البطريركية المارونية في السيطرة على اتجاهات الرأي العام اللبناني لاسباب تتصل اولاً بالموقع في السلطة، وتتصل ثانياً بمقدرة الاجهزة الرسمية على توجيه القيادات المحلية الحليفة لسوريا، وتتصل ثالثاً بهؤلاء الحلفاء الذين لا تعوز بعضهم الحماسة المطلوبة في الدفاع عن وجهة النظر القائلة بتبرير وجود الجيش السوري في لبنان. مع ان البطريرك لم يقل بخروجه فوراً، ولا قال حتماً باخراجه بالقوة. وانما بدا حريصاً على ربط موقفه باعادة الانتشار بابداء تفاؤل بالحكم الجديد في سوريا وبتعزيز العلاقات اللبنانية - السورية.

بل ان الذين تسنى لهم في فترات عدة، ولأوقات طويلة، ومحاوره البطريرك في موضوع الوجود العسكري السوري في لبنان، لمسوا منه اصراراً على الجهر بهذا الموقف. فهو اكثر تقبلاً لخروج الجيش السوري من لبنان بالتفاهم لا بالقوة، واكثر تقبلاً لخروجه بتفاهم بين الحكومتين اللبنانية والسورية، واكثر تقبلاً وايماناً - وهو ما يقوله البطريرك امام محاوريه - بنجاح تجربة التوافق المسيحي - الاسلامي على موقف واحد من الاحتلال الاسرائيلي، ساهم الى حد بعيد في تضافر القوى بتأييد المقاومة الى ارغام اسرائيل على مغادرة جنوب لبنان. ولذا يبدو اقرب الى الاعتقاد بأن توافقاً مسيحياً - اسلامياً على ملف وجود الجيش السوري في لبنان من شأنه ان يفضي الى تجنيبه اي انقسام وطني او طائفي حيال هذه المسألة الشائكة. الا انه في كل حال يرفض على نحو قاطع ربط وجود الجيش السوري في لبنان بوجود الجيش الاسرائيلي في الجولان المحتل، فلا يخرج هذا من هنا الا بعد خروج ذلك من هناك.

الا ان البطريرك لم يقرن موقفه من اعادة انتشار الجيش السوري - ولا قال بخروجه فوراً وانما بمباشرة مناقشة جدوى وجوده - بمسألة العلاقات اللبنانية - السورية التي ينتظم من ضمنها وجود او عدم وجود الجيش السوري في لبنان. والواضح في مقابل ذلك ان الحملة التي واجهت بيان بكركي، سواء بحديثها عن دور اسرائيل او عن اجهزة او دول اجنبية، رمت في واقع الامر الى تأكيد وظيفة وجود الجيش السوري في لبنان، وهي، بعد انسحاب اسرائيل، حماية هذه العلاقات وفق الطريقة المتبعة في تطبيق الاتفاقات المتصلة بها. وهو ما تشير اليه على الاقل حملات هؤلاء الحلفاء على البطريرك.

وفي كل حال لم يجب بيان رئاسة الجمهورية عن هذه المسألة، وان يكن وجود الجيش السوري في لبنان "شرعياً" و"موقتاً".